ابن مضاء القرطبي
ثورة في الفقه ... ثورة في النحو

الأستاذ : ربيح عمار
قسم الأدب العربي
جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

ملخص:

ربما ما كان ليتميز نحو المغرب عن نظيره من نحو المشرق، لولا ما عرف من مواقف ابن مضاء القرطبي من كثير من مبادئ هذا النحو،خصوصا ما تعلق بأصول هذه الصناعة من قول بالعلل والأقيسة و التمارين الصرفية، ولا شك في أن تلك المواقف كانت تأخذ من مبادئ الفقه الظاهري مرجعها، فما دواعي هذا التعلق؟ والى أي مدى كان أثر فقه الظاهر على النحو الناشئ في المغرب وكيف طبع ذلك نحو هذه البلاد.

Résume :

La grammaire du Maghreb n'aurait sans doute pas pu se distinguer de celle du Machrek sans Ibn Madha et ses positions sur les principes régissant la grammaire oriontale.Et tout particulièrement ce qui concerne les fandements de cette discipline sur ce qui se rapporte aux causes,aux analogie et aux exercices de conjugaison.De plus,il n'est nul doute que les opinions de Ibn Madha se basent sur les principes du Fiqh textuel comme référence. Cet article examine les motifs de ce lien entre la grammaire et le Fiqh,et jusqu a quel point celui-ci influença l'apparition d'une nouvelle sorte de grammaire dans les pays du Maghreb.
.

تهيأت في العصر العباسي الظروف العامة التي فرضت المنطق في العلوم العربية فرضا، وكان النحو أحد أهم العلوم التي وجدت في هذا المنهج أداة للاستعانة بها في إقامة منظومة من القوانين والمبادئ، فنما في كنف هذا التفكير العقلي البحث نموا سريعا، وبدت ملامحه جلية عند أوائل النحاة، فكان عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت117هـ) ينسب إليه الولع بالتعليل و الأقيسة، ولذلك قال عنه ابن سلام "إنه أول من يعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[(1)]، وكان تلميذه عيسى بن عمر (ت149هـ) يشاركه التأثر بهذه الصناعة، وكانا كثيرا ما يطعنان في العرب إذا هم خالفوا قاعدة أو خرجوا على أصل من الأصول التي ارتضوها، وتوالى النحاة بعدهما يبينون عن تمكن المنطق من نحوهم حتى كان أبو الحسن الرماني (ت384هـ) ليبلغ به التأثر حدا يجعله يمزج المنطق في كلامه أثناء الحديث و يلتزمه في مؤلفاته النحوية، فيغرب ويبعد حتى عن خاصة العلماء، ما جعل أبا علي الفارسي يقول عنه: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[(2)].

وقد مهدت الصلات الحاصلة بين العرب وأمة اليونان، الطريق إلى معرفة هذا النمط من التفكير، والافتتان به، فحين فتح العرب الشام والعراق وبلاد فارس، استوقف العالم الذي فتحوه خيالهم، فأخذوا يدرسون الآداب والفنون والعلوم بمثل نشاطهم في فتوحهم[(3)]، وبدأ التفاعل مع تلك الثقافة في وقت مبكر، واجتهدوا لنقلها إلى لغتهم، وكانت نقاط التبادل الثقافي إذ ذاك ممثلة في ثلاثة مراكز هي مدينة حران الواقعة شمالي العراق، وكانت مركز إشعاع كبير للفكر اليوناني، كما كانت جند يسابور غربي فارس، ومدرستها

الشهيرة، حاضنة الثقافة الهيلينية، وقد ظلت تشع بنورها حتى زمن العباسيين[4].

كما كان للأديرة النصرانية المنتشرة في بلاد الشام وما تزخر به من ألوان المعرفة السريانية، دور في نقل تلكم المعارف من خلال ما كان يشرف عليه بعض المسيحيين من الترجمات إلى العربية.

فمن خلال هذه المراكز الثلاثة إذا انتقلت ثقافة اليونان، وانتقل المنطق اليوناني إلى التفكير العربي وأسبغ على البحث ألوانا منه، فكانت الأقيسة والعلل[5]، ووجدت مقولات أرسطو طريقها إلى المبادئ والقوانين التي قام عليها هذا النحو، فقد تجسدت مقولات الكم والجوهر والفاعلية و المفعولية وغيرها من المقولات في كثير من أبواب النحو ومباحثه، فالكلمة جوهر أصيل يمكن التعرف عليه بإرجاعها إلى أصلها أو التصغير فيها أو نسبتها، ودفعهم هذا إلى الافتراض والتقدير حتى يتسنى لهم الوقوف على حقيقة ذلك الجوهر، والكم بدا أثره في اعتبار بعض الحروف أنصافا أو أضعافا لبعض، فالفتحة والكسرة والضمة أنصاف للألف والياء والواو، والحرف المشدد يساوي ضعفين من غير المشدد، كما أن تقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه إيحاء من هذه التقسيمات المنطقية للموضوع والمحمول، وهكذا..[6]

وتأثر النحاة بقانون السببية، فرأوا ما رآه المناطقة من أن لكل سبب مسببا ولكل معلول علة، فجلعوا لكل مرفوع رافعا ولكل منصوب ناصبا ولكل مجرور جارا، ولكل معمول عاملا، حتى إذا لم يجدوا السبب ظاهرا، تأولوه وقدروه، بل نراهم أحيانا يعمدون إلى اختراع العلة، ما أوجد اختلافا في إعراب الكلمة الواحدة من نحوي إلى آخر[7].

- **ابن مضاء ومبادئ الظاهرية:**

لعله ليس من اليسير على المرء أن يجازف في اختيار أن يناقض ما ألفه الناس، ويخرج على ما عهدوه، ويرتضي غير ما ارتضوا، فإنه بذلك يورث لنفسه السخرية والخصومة، ويقعد نفسه مقعد المتفرد الوحيد، وهكذا كان الإمام ابن مضاء أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم، بن مضاء اللخمي، قاضي الجماعة[8] الجياني القرطبي[9]، الذي كان مولده بقرطبة سنة 513هـ وكانت وفاته بإشبيلية سنة 592هـ، قضى ثمانين عاما من حياته في الدرس متعلما ومعلما وفي مجالس القضاء قاضيا حاكما، وفي البحث مؤلفا ملهما، فكان من أساتذته في الفقه ابن العربي وأبو محمد بن المناصف، ولقي بسبتة القاضي عياضا، وكان من أساتذته في العربية أبو بكر بن سليمان بن سحنون، وابن الرماك الذي درس عليه كتاب سيبويه وابن بشكوال صاحب الصلة[10]. وكان من أشهر تلامذته أبو علي عمر بن محمد الشلوبين.

أما في مجال البحث والتأليف فيذكر من ترجموا لابن مضاء أن له كتبا ثلاثة هي: الرد على النحاة والمشرق في النحو وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان[11]، وقد ضاع الأخيران، ولم يبق من كتبه غير كتاب "الرد على النحاة"، الذي قام الدكتور شوقي ضيف بتحقيقه، وقدم له مطولا، وهو كتاب يناقش أصول النحو ومناهج التفكير عند النحاة الأوائل، ويعرض رأيا غير معتاد، وموقفا غير مسبوق، في مسائل أصول النحو في جرأة نادرة وثقة كبيرة من سداد الرأي، جعلت من ابن مضاء ظاهرة النحو الأندلسي التي يكون لزاما على كل قارئ للتراث النحوي الوقوف عندها والتمعن في مذهبه

ورأيه، ولعمري فقد كان أول من رفع عقيرته بإصلاح النحو مناديًا بوجوب تيسيره للطلاب والناشئة.

- **المذهب الظاهري والقول بالرأي:**

يقصد الظاهرية بمصطلح(الرأي) ما يعرف من مبادئ القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان لهم موقف خاص منها، وطريقة في فهمها والتعامل معها، إذ إن مذهبهم يدعو إلى الاحتكام إلى الظاهر من الكتاب والسنة وترك التأويل أو القول بالرأي في أية مسألة أو نص.

ولفظ (الظاهر) لا يعني أن أصحاب هذا المذهب سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل ويقفون عند الظاهر دون تعمق واجتهاد، بل معناه أنهم يجتهدون في النظر إلى النص ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراءها من التأول والتعليل وإعمال الرأي(12).

ولذلك كانت دعواهم صريحة في رفض تلكم المبادئ العقلية التي كانت نتاج المنطق الذي غشي التفكير وسيطر على طرائق الفقهاء في إثبات أصول الأحكام، فكانت مواقفهم من القياس والعلة والتأويل في الفقه لا تقبل الجدل، قال ابن حزم: "فقال الله تعالى: "أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ"(13) وأخبر تعالى أن الواجب علينا أن نكتفي بما يتلى علينا، وهذا منع صحيح لتعديه إلى طلب تأويل غير ظاهر المتلو علينا فقط، وقال تعالى آمرا لنبيه أن يقول: "قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ" إلى منتهى قوله تعالى: "إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ"(14)، قال علي "ولو لم يكن إلا هذه الآية لكفت، لأنه عليه السلام إنما تبرأ من الغيب، وأنه إنما يتبع ما يوحى إليه فقط، ومدعي التأويل وتارك الظاهر تارك للوحي مدع للغيب"(15).

وهي دعوة صريحة لترك القول بالرأي، وقد ساق ابن حزم وهو منظر

الظاهرية أحاديث كثيرة عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين في منع القياس والمقايسة، جاء في الإحكام، ".. عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال: العلم ثلاثة: كتاب الله الناطق، وسنة ماضية، ولا أدري"[16]، وفيه أيضا "... أخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى عن أبي عيسى عن الشعبي، أنه سمعه يقول: إياكم والمقايسة، فو الذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال، ولكن ما بلغكم عن أصحاب رسول الله (ص) فاحفظوه "[17]، كما نجده قد عقد جزءًا كاملا من كتابه خصصه للقول بفساد العلل والقياس والرد على أصحاب المذاهب ممن اعتنق هذا النهج[18].

فأما القياس: فأهل الظاهر يرفضونه لأن فيه نقلا للأحكام دون أن ينص عليها نص، فقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء إلا بنص كلام الله أو نبيه أو إجماع من جميع علماء الأمة دون استثناء، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث أو ما تعلموه من طرق الجدل.

وأما التعليل: فهم ينظرون إلى العلة من جهتين: جهة العلة أو الغاية، وجهة السبب، وقد خلط –في رأيهم– القائلون بهذا بين المصطلحين، فالعلة هي اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا والعلة لا تفارق المعلول ككون النار علة الإحراق، وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كالغضب يؤدي إلى الانتصار، ولا يوجب السبب المسبب ضرورة.

وعلى هذا فالتعليل بالمعنى الأول مرفوض عندهم، فليست أحكام الشريعة بمثل هذا الالتزام، قال ابن حزم: "وقبح الله قولا يضطر قائله إلى مثل هذه المواقف، فبطل قولهم في العلل، وصح قولنا إن الله تعالى يفعل ما يشاء لا

لعلة أصلا بوجه من الوجوه.."[19]، أما بالمعنى الثاني أي السبب فهم يقبلون القول به بشرط موافقتها للنصوص إذ "لا يفعل الله شيئا من الأحكام وغيرها لعلة أصلا بوجه من الوجوه، فإذا نص الله تعالى أو رسوله (ص) على أمر كذا لسبب كذا أو من أجل كذا.. فإن ذلك كله ندري أنه جعله الله أسبابا لتلك الأشياء في تلك المواضع التي جاء النص فيها"[20].

وأما التأويل: فهو أكثر ما بدا فيه الاختلاف بين أهل الظاهر، والقائلين به، وهو في حقيقته الصرف عن الظاهر إلى معان دقيقة خفية يضعها العارفون، وقد اتضح هذا المعنى في الاختلاف في فهم قوله تعالى الذي يشير إلى مسألة الاختلاف في التأويل: "**هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**"[21]. **فأما أهل التأويل فيقولون إن في القرآن محكما ومتشابها، والمتشابه محتاج إلى التأويل، وأما أهل الظاهر فيقولون إن القرآن ينهى عن المتشابه والحديث فيه بتأويل**[22].

وهكذا اختلف الفريقان من فقهاء الظاهرية وأهل المذاهب في الاحتكام إلى هذه المبادئ العقلية والتعامل معها، فكان جوهر الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة قد جر ابن مضاء إلى القول في النحو بما اعتنقه من مذهب أهل الظاهر في هذه الأصول.

لقد كان بين النحو والفقه نسب وآصرة متينة، ولذلك وجدنا ظلال ثورة فقهاء الظاهرية كابن حزم وأولي الأمر من الموحدين من بعده[*]– إذ حملوا على الفقه المالكي في بلاد المغرب ورموا به غرضا بعيدا، فأحرقوا كتبه

ونكلوا بحملته- وجدنا إذاً لثورتهم صدى عند قاضيهم الأول، ابن مضاء القرطبي، الذي تولى باسمهم قضاء الجماعة. وأراد ابن مضاء أن يصانع ولاة أموره في حملتهم، فعقد اللواء لحملة أخرى ليست في الفقه ولكن في النحو، إذ بدا له أن هذا النحو الذي أثر عن المشارقة ، قد شرق بألوان القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان مذهب الظاهرية يناقضها ويقوم على إبطالها، واجتهد ابن مضاء من خلال آرائه النحوية في كتابه "الرد على النحاة" في بيان فساد مذهب النحاة بمغالاتهم في النظر والاحتكام إلى الرأي والتأويل، قال: "وإني رأيت النحويين –رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[(23)].

ولقد كانت غاية ابن مضاء في كتابه واضحة بينة، فقد رأى ما زرى بالنحو من التفلسف على طريقة المتكلمين، فذهبت غايته وصار أداة للجدل والمراء، يشرعها النحاة في وجوه بعضهم في مجالس المناظرة، ولقد كشف عن هذه الغاية التي تحدوه في أول كتابه إذ قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[(24)]، فعرض رأيه بجرأة غير مسبوقة، في شجاعة الواثق من علمه، المعتقد لمذهبه، لم يبال بتأخر عصره ولا بنأي مصره، عن منشأ النحو وموطنه، وخاض في تلك المبادئ التي كانت مثار الخلاف بين فقهاء الظاهرية وأصحاب المذاهب، وهي القياس والتعليل والتأويل، ولكن بأدوات نحوية ووفق منهج لغوي سليم في أكثر الأحيان، وقد ساعدت الظروف

السياسية والفكرية التي أحاطت بابن مضاء أن يمضي قدما في هذه الثورة العارمة، فدعا إلى أفكاره وآرائه ودافع عنها بحزم وثقة وجرأة فكان بحق أنسب من حمل لواء التغيير في النظر إلى إرث المتقدمين، داحضًا ما شاع من قولهم: ما ترك الأول للآخر، بل إنه قد سطر منحى جديدا في دراسة النحو قد استلهم منه المتأخرون دعاواهم الكثيرة إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من أعلاق الفلسفة والمنطق[25].

مبـــادئ الـــثورة:

1- موقفه من العلل:

كان من أظهر آثار المنطق اليوناني على النحو العربي، القول فيه بالعلل والتعليل، فالعلة مبدأ أرسطي نشأ من النظر في الكون والوجود، من خلال البحث في غايته وسببه ثم انتقل إلى الفقهاء والنحاة عن طريق المتكلمين من المعتزلة الذين غالوا في اتباع مذهب فلاسفة اليونان في توظيف طرائقهم في الجدل والكلام.

والعلة مبدأ عقلي لا ضير في الاحتكام إليه عند النظر في مختلف الظواهر، ولذلك كانت تعليلات الخليل بن أحمد أقرب إلى روح اللغة، إذ لم يشط في تقدير هذه العلل واختلافها، فقال حينما سئل عن علله التي يتعلل بها عن العرب أخذها أم هي من عنده؟ "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة

البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا.. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[26].

وتبع سيبويه شيخه فكثرت تعليلاته في الكتاب منسوبة إلى الخليل الذي كان أول من بسط القول في العلل النحوية، وكانت تعليلاته تسيل سيلا من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة[27].

وبقي منهج النحاة في التعليل بعد الخليل وسيبويه مقبولا حتى ظهرت طبقة من النحاة جعلت منه غاية في حد ذاته، فوضعت فيه المؤلفات ككتاب (العلل في النحو) لقطرب محمد بن المستنير(ت206هـ)، وكتاب (علل النحو) للمازني (ت249هـ)، إلى أن جاء القرن الثالث فصرف النحاة جهودهم إلى التعليل والبحث عن العلل بصورة مقصودة كما فعل ابن السراج (ت316هـ) في "أصول النحو"، والزجاجي (376هـ) في "الإيضاح في علل النحو" حيث كان اهتمامه غير مسبوق بتقسيم العلل وتصنيفها، فقسمها إلى ثلاثة[28]: تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى معرفة وتعلم كلام العرب، وقياسية وهي التي تعمم بها القواعد ويجري بها نقل الأحكام عن طريق القياس، وجدلية أو نظرية ليس همها إلا النظر العقلي والبحث في علة العلة.

وتوالى النحاة بعده يهتمون بتقسيم العلل وبيان أنواعها وفائدتها، كما فعل ابن جني وابن الوراق والجرجاني والسيوطي وغيرهم.

لقد أصبح تلمس العلل هدفا رئيسًا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتنفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس منطقية، وصار كل نحوي يجرب ملكاته الذهنية ويستنبط عللا جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحشي من عمق الدلالة.

فكانت آفة تثقل وتكل ذهن الدارسين وطلاب النحو، إذ لا سبيل إلى إدراك كثير منها، ولا رجاء لتبين دورها في التقعيد، وخصوصا إذا تعلق الأمر بما يسمى العلل القياسية والجدلية، ولهذا وجدنا ابن مضاء القرطبي يقف بحزم إزاء هذا النوع من العلل، فينادي برفضها واستبعادها من الدراسات، إذ أنه يمكن الاستغناء عنها، يقول: "والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن أمة العرب حكيمة، وذلك في بعض المواضع"[29].

وهو قبل أن يصرح بهذا الرفض الجازم كان قد حد حدودا بين ما يمكن أن يقبل من أنواع التعليلات البسيطة التي يحتاج إليها المتعلم، وهي التي ".. بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"، وبين ما لا طائل من ورائه إلا كد الذهن وإرهاقه، فهو يقوم على أساس من المشابهة والظن، ومن ذلك إعراب المضارع لمشابهته الأسماء في أحوال تغير معانيه، وبعد أن يخوض في دواعي إعراب المضارع يخلص إلى أن هذه العلة وهي علة الشبه علة فاسدة، لأنها تقوم على مبدأ "أن الشيء لا يقاس على الشي، إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم"[30]، إذ الفعل بنفسه يحمل هذه العلامة وهي تعاقب المعاني المختلفة عليه، فيبطل من هذا إدعاء أن الشبه كان علة الإعراب.

وهذا النوع من العلل هو ما يسميه ابن مضاء قسم المقطوع به، وهناك

نوعان آخران أحدهما قسم فيه إقناع والآخر مقطوع بفساده، وهذا القسم لا قيمة له ولا يفيد نطقا وهو لا يعدو كونه مجرد تمارين ذهنية، ونوعا من أنواع السفسطة والجدل الكلامي، لا يراد منه إلا إظهار البراعة الذهنية عند النحاة، ومنه ما قاله المبرد من أن نون النسوة متحركة لأن ما قبلها ساكن في مثل (ضربْن) لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، قال: "فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيّن الفساد"(31).

فابن مضاء إذا يدفع بقوة في مواجهة هذه الظاهرة التي أفسدت النحو وحادت به عن أصل وضعه، ويدعو صراحة إلى تخليصه منها، قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني"(32).

2- موقفه من العوامل:

كانت مسألة العمل والعوامل في النحو أكثر القضايا إثارة للجدل في الدراسات الحديثة، حيث إن هذه الفكرة مستقاها القول بالمنطق ومبادئ السببية الأرسطية القائلة بالتأثير والتأثر والسبب والمسبب والعلة والمعلول، وكذا مقولتي الوضع والملك من مقولات أرسطو(33)، وهي أفكار وجدت طريقها إلى النحو العربي منذ اتصاله بالثقافة اليونانية.

وكان الارتباط بين العامل والعلة كبيرا، "فالعامل البصْري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها، فكما لا يجتمع على المعلول الواحد علتان، لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان"(34)، وكانوا يقولون "العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول"(35).

والعوامل عند النحاة إما لفظية أو معنوية، فالألفاظ يعمل بعضها في بعض ويؤثر بعضها على بعض، وينتج عن هذا الأثر اختلاف في حركات الإعراب ومعانيه، قال سيبويه: "إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء إلا وهو يزول وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ والحرف"[(36)]، فالعامل عند سيبويه هو المحدث للإعراب، والإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وقد يعزى إلى هذه العوامل القوة والضعف، فمنها ما هو قوي يعمل مقدما ومؤخرا، ظاهرا أو مقدرا، ومنها ما هو ضعيف لا يعمل إلا فيما يليه، وحين نسب النحاة العمل إلى الألفاظ، نسبوا إلى بعضها العمل بالأصالة، فكان العمل أصلا في الأفعال، وفرعا في غيرها، فعملت لعلة عقلية هي المشابهة، كعمل اسم الفاعل أو عمل "إن"[(37)].

فهكذا إذا كان الحديث عن العمل والعامل النحوي وجها من وجوه آثار القول بالعلل في النحو، ولقد لقي رأي النحويين فهما مغايرا بين النحاة، في عزو حقيقة العمل إلى الألفاظ، فابن جني يصحح هذه الرؤية لمسألة العمل، ويرى أنما هو للمتكلم الذي يصنع هذه الألفاظ والمعاني في كلامه، قال: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفوة القول، فأما الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار المتكلم بمضامة اللفظ

أو اشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[38].

ويتبعه في هذا الفهم لوظيفة العمل العلامة الرضي الاسترباذي حين يقول: "اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فتسمى كاملا لكونه كالسبب للعلامة"[39].

غير أن ابن مضاء كان صاحب الدعوة التي هزت أركان الدرس النحوي القديم، حينما صرح أن النحاة قد أجمعوا على الخطأ بنسبتهم العمل إلى الألفاظ وبأن "القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء"[40]، وشرع في دحض هذا الادعاء بأدلة عقلية، كان يعيب على النحاة الانتهاج نهجها، فشرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا "إن زيدا" إلا بعد عدم "إن".

وأشار إلى رأي ابن جني وقال عنه: "إن هذا قول المعتزلة" الذين ينسبون الأفعال إلى الإنسان، واختار هو مذهبا غير هذا فقال: "وأما مذهب أهل الحق، فإن الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[41]، والحقيقة أن ابن مضاء في هذا كان قد تبع القائلين بالتوقيف في اللغة، وأنها من صنع الله، ولذا دعا الدكتور مهدي المخزومي هذا النوع من العوامل التي تنسب إليها تغيرات الكلم في اللغة بالعامل التوقيفي[42]. فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله، وقد تحامل الدكتور حماسة كثيرا على ابن مضاء وهذا حين قال: "ومن الممكن أن نتوجه بهذا السؤال إلى ابن مضاء، أليس رب تميم هو رب الحجازيين؟ وإذا كان الجواب بالنفي فإن ابن مضاء يكون حينئذ قد خرج من

ربقة الإسلام، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له: لمَ ينصب الله الخبر بعد (ما) الحجازية ويرفعه بعد (ما) التميمية.." [43].

والحق أن ابن مضاء كان مدفوعا برأيه هذا بما آمن به من مذهب أهل الظاهر الذين رأوا في اللغة كيانا مقدسا لا يجوز القول فيه بالرأي، إذ أن ذلك سيرتب قولا في القرآن بغير مانزل به وهذا حرام بنص الحديث الذي يوردونه و الذي قال فيه الرسول(ص): "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" ومقتضى هذا النهي التحريم إلا أن يدل عليه دليل والرأي ما لم يستند إلى دليل فهو حرام.

ومحصل القول، إن ابن مضاء كان ينكر القول بأن الألفاظ يحدث بعضها العمل في بعض كما أنه لا يمكن القول بأن المتكلم يفعل هذا برأيه ومشيئته، لأنه يتبع في ذلك عرف لغته ونظامها المستقر في ذهن المستعملين لهذه اللغة، فالمتكلم ليس حرا في تصرفه في كلامه بل هو محدود ومحكوم بما تقتضيه أصول هذه اللغة ومبادئها، وقد التزم بهذه النظرة التي يرتضيها الدرس اللغوي وتحدث عنها بوضوح في باب الاشتغال حينما قال: ".. ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه (الفعل) المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب"[44].

فالعرف اللغوي إذا وما ينتجه من نظام هو وحده المسؤول عن تحديد أي العلامات أحق بالتموضع، ولهذا فإن الجماعة اللغوية في بيئة تميم أو في بيئة الحجاز، قد أقرت قوانين خاصة بها تتمايز عن قوانين الأخرى، وهو ما يفسر الاختلاف الحاصل أحيانا بين البيئتين اللغويتين.

3- موقفه من القياس:

يعد القياس أحد أهم الأصول التي قامت عليها نظرية التقعيد في النحو العربي، ذلك أن المسموع من كلام العرب، كان يعوزه الإحاطة بجميع الوجوه التي يكون عليها الكلام، خصوصا إذا علمنا أن النحاة قد ألزموا أنفسهم إطارا زمانيا وآخر مكانيا، هو حدود الكلام الفصيح الذي يعتد به، ويمكن أن يدخل في دائرة الاستشهاد، فتوقفت بذلك اللغة الفصيحة عند عصر معين، وتوقف معها الاستقراء لتلك اللغة فيما يتبع ذلك من العصور، وهو ما دفع النحاة إلى توظيف أداة القياس توظيفا تفاوت اتساعه بين مختلف المدارس في حكمهاعلى تلكم القواعد التي استخرجها النحاة الأوائل، من غير أن يكون لهم الحق في الخروج عليها أو مجاوزتها إلى غيرها من القواعد، "ونتج عن ذلك توقف الاجتهاد في المسائل اللغوية ولجوء النحاة إلى القياس على مختلف المسائل التي ورد فيها حكم، وإن لم يجدوا ما يقيسون عليه لجأوا إلى التحليل والتقدير، وفرض الآراء الشخصية والأهواء الظنية"(45).

وتحكم القياس وسيطر على الدرس النحوي، ورائد النحاة "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها"، كما قال الفارسي، وخرج النحاة بهذا التعليل على القياس إلى القول في اللغة بما ليس منها، فألزموا أنفسهم قياسا لا يصح وكلفوها ما ليس منها، وهم يعتقدون أن إنكاره يعني إنكار النحو كله، حتى قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"(46).

وكان هذا الولع بالأقيسة والتمادي في الاحتكام إليها قد جر إلى الإغراب في توظيف القياس، فظهر ما سمي بالتمارين غير العملية، التي يحاول فيها أصحابها استعراض مهاراتهم اللغوية فيما لم ينطق به عربي قط. وقد كان

موقف ابن مضاء من القياس على جهتين، أولاهما أنه كان لا يمانع في الاحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده السماع، أو ما فيه نص –على قول فقهاء الظاهرية– أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول والادعاء الذي قال عنه ابن حزم "يحلل الحرام ويحرم الحلال"[(47)].

فالأول يمثله القياس النحوي الذي مداره القوانين النحوية، والذي عرفه النحاة بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فيه معناه"[(48)]، فهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد، فالمنقول المطرد هو القاعدة وغير المنقول هو المثال، قال في باب التنازع بعد أن عرض صورا منه بين الأفعال: "وتقول (أَعلمتُ وأعلمني زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا) ... ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على معول واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير"[(49)]. ففكرة القياس عنده ترتبط ضمنا بمسألة النص، فإن وجد جاز وإلا فلا، وهو مذهب أهل الظاهر.

وأما الثاني فيمثله القياس العقلي، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، إذ يرى أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه ذلك أنهم يحملون الأشياء على أشياء، دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، أي أن المشابهة غير تامة بين المقيس والمقيس عليه "فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع"[(50)]، ومن الأمثلة القياسية التي حكم ابن مضاء بفسادها القول بقياس عدم الصرف في الأسماء على الأفعال لعلة الشبه بينهما في عدم لحاق التنوين والجر بالفعل، إذ أن العلة في عدم تنوين الفعل ثقله

والأسماء غير المنصرفة ثقيلة لعدم دورانها على الألسنة لذلك لم يلحقها التنوين، فمنعت من الصرف كما الفعل وصار الجر تبعا له[51]. فعلة الثقل غير بينة لا في الفعل ولا في الاسم غير المنصرف.

- **قياس التمارين غير العملية:**

كان لابن مضاء موقف واضح رافض للأقيسة المفتعلة البعيدة عما أرادته العرب من كلامها من الوضوح والبساطة، ووجوب أن ينأى بهذا النحو عند الخوض فيما لم تقله العرب ولم تعي نفسها به، وهو ما يعرف بين النحاة بقياس التمارين غير العملية، التي ليس لها من فائدة سوى إظهار مدى براعة النحوي وإجادته اللعب بالأقيسة والقواعد. ومن أمثلتها:

- حروف الكلمات وأيها هو الأصل وأيها الزائد العارض، كالذي قالوه في (كلا وكلتا) [52]، والضمير (أنت) أهو جميعه ضمير أم أنها التاء فقط التي في (فعلتَ) ولذا اختلفوا في ذلك.
- إيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى، قال ابن جني: كذلك تقول في مثال (صمحْمحْ) من الضرب (ضرَبْرب)، ومن القتل (قتلْتل)، وهي من العربية بلا شك وإن لم تنطق به العرب"[53].
- الجمل التي ترد قياسا على قواعد توضع ويجب إطرادها، ومن ذلك كثير من الأمثلة المصنوعة التي لم يتكلم بها العرب، ولم ينطقوا بنظيرها، ولكن النحاة أقاموها حتى تتماشى واطراد القواعد التي أوجدوها، وهي كثيرة جدا في النحو العربي، وملآى بها تمثيلات النحاة، ومنها جواز قولهم: "ما كان أحسن زيدا" وقولك –إن أخرت كان– "ما أحسن ما كان

زيد"، وذلك أن (كان) أصل الفعل والحدث فيتوسع فيها، مالا يتوسع في غيرها، ولذلك تدخل باب التعجب[54].

وأما موقف ابن مضاء من هذه الأمثلة والتمارين غير العملية، فهو الرفض والدعوة إلى استبعادها من النحو وإلغائها من درسه، كونها لا تزيد إلا في إعياء المتكلم وذهاب الفصيح من لغته، قال: "والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[55].

ففي المفردات والألفاظ التي يرجى صياغتها وتوليدها على أوزان غيرها، قال: "ومما ينغبي أن يسقط من النحو (ابن كذا مثال كذا) [56]، وساق كثيرا من الافتراضات التي يحاول المعلمون من خلالها تدريب المتعلم على استعمال الأوزان والأقيسة، ولكنها تزيده لبسا وتورثه خلطا بين ما هو أصيل مسموع، وما هو مبتدع مصنوع.

وأما حكم الأمثلة والجمل التي تصنع على أمثلة القواعد المطردة، فدعا أيضا إلى طرحها لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب.

والحقيقة أن هذه التمارين لا تدعو إليها ضرورة وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم، على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة كثيرا في القرون الماضية وهو باب الألغاز والأحاجي، وقد ألفوا فيه ونظموا وشغلوا به وشغلوا الناس[57] وقامت بينهم بسببه الخلافات، ولكن ليس في ذلك من فائدة ترجى إلا أن يكون لعبا باللغة، وكأن النحاة قد اعتقدوا أنهم أدوا واجبهم، وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد.

المواقف من ثورة ابن مضاء:

على الرغم من الهزة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرد على النحاة" في منهج النحو العربي وأدواته، إلا أن أفكاره لم تلق الاهتمام والالتفات –إلا لماما– من النحاة القدامى[*]، وربما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردهم عليها، فلم يُعرْ صنيع الشيخ أدنى صورة من صور التعليق أو المواجهة، غير ما كانوا يبدونه من الامتعاض من هذا الاجتراء على أكابر النحاة والخروج على أصولهم ومنهجهم، وقد كانت جرأة ابن مضاء معهودة معروفة بين نحاة عصره، ولذلك رد عليه ابن خروف (ت609هـ) هذا التطاول والاجتراء، في كتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ولما بلغ ذلك ابن مضاء، اغتاظ وقال: "نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان"[58].

والحق أن ابن مضاء كان قد جمع في كتابه، وأعلن عن انتقادات خافتة صدرت عن كثير من النحاة إلى نظرية النحو العربي، من لدن الفراء (ت207هـ) الذي رفض العوامل في متعلقات الظرف والجار والمجرور وتقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، واعتبر محمدا في قولك (محمدا أكرمته) مفعولا به للفعل (أكرمته) [59]، إلى نحاة الكوفة الذين كانوا يعولون كثيرا على السماع، ويحتجون على التضييق في عصور الاحتجاج، محترمين النص اللغوي، إلى ابن جني ورأيه المتميز في العامل، جمع ابن مضاء كل ذلك ورفع به عقيرته في مواجهة جميع من خالفوه، متحديا كل ما كان قد أحاط بالنحو من القداسة، ورأى في نفسه القدرة على قول مالم يستطع قوله غيره، فكان يردد دائما:

خل الطريق لمن يبني المنارَ به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[60]

أما المحدثون فقد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة، فقد رأوا فيه أول من نادى بأن لا قداسة لرأي بشر، وأن كلام النحاة يؤخذ منه ويرد، فكان أول هؤلاء المعجبين، الدكتور شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها، حين قام بتحقيق كتابه "الرد على النحاة"، وبدت سعادته كبيرة وهويقدم له بمقدمة طويلة، إذ وجد في آراء ابن مضاء التي عبر عنها، مدخلا لدعوته الصريحة إلى وجوب تجديد النحو وتخليصه من أعلاق الفلسفة، قال: "وما من ريب أن من يقرأ كتابًا مطولا في النحو كشرح السيرافي، على كتاب سيبويه أو شرح ابي حيان على التسهيل يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، ومن أجل هذا نثني على هذ االصوت الأندلسي الذي انبعث من القرن السادس للهجرة يهتف: نحوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية في النحو..." [61].

كما كان الدكتور أنيس فريحة أحد هؤلاء أيضا، فقد نبه إلى سبق ابن مضاء في منهجه الوصفي علماء أوروبا، دعاة هذا الاتجاه، فقال: "يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا، وقد قيض لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني... وعندما تكلمت عن كتيب صغير لابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج

الوصفي.." (62).

وقد وجدت جميع محاولات التجديد والتيسير التي خاضها لغويون معاصرون(63) في آراء ابن مضاء في العامل والعلة والتمارين غير العملية، وجدت فيها حجر الأساس لهذه النظرية النحوية القديمة، وإقامة أسس نظرية جديدة مستحدثة، تكون خلوا من تلكم التعقيدات.

لقد كان ابن مضاء يمثل الذروة في التمايز بين نحو المشرق والمغرب، وبهذا شدَّ نظر الدارسين إلى أن ثمة اتجاها نحويا يمكن أن يكون قطبا من أقطاب النحو التي كانت مدار البحث والاستقصاء في البصرة والكوفة وبغداد، هنالك في الجهة الأخرى جهة المغرب والأندلس.

الهوامــش و المراجــع

(1) – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمعي، دار المعارف بمصر، 15/1.
(2) – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري،تح إبراهيم السامرائي،مكتبة الميناء،ط3،سنة1985، ص39.
(3) – حضارة العرب، غوستاف لوبون، تر عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط3، ص432.
(4) – الحضارة العربية، ي – هل، تر إبراهيم العدوي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص106.
(5) – بغية الوعاة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 323/1
(6) – نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة 1973، ص139.
(7) – ابن مضاء وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 1988، ص79.
(8) – هو بمرتبة قاضي القضاة في المشرق، وله أن يأمر بالقتل دون رجوع للسلطان، وهو الذي يحد على الزنا وشرب لخمر، ينظر: ظهر الإسلام./97
(9) – بغية الوعاة 323/1
(10) – الديباج المذهب، ابن فرحون، مكتبة دار التراث، القاهرة 209/1.
(11) – ينظر مقدمة كتاب "الرد على النحاة"، تح شوقي ضيف وبغية الوعاة 323/1.
(12) – ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1978، ص55 بتصرف.
(13) – سورة العنكبوت آية 51.
(14) – سورة الأنعام، آية 50.
(15) – الإحكام في أصول الأحكام،ابن حزم الأندلسي،تح أحمد محمد شاكر،مطبعة السعادة بمصر،1328هـ ، 508/8 .
(16) – نفسه 510/8 .
(17) – نفسه 512/8 .
(18) – ينظر الجزء 8.
(19) – الإحكام 562/8 .
(20) – الإحكام 546/8 .
(21) – سورة آل عمران آية 07.
(22) – الإحكام 538/8 .
(*) – كان أبو يعقوب يوسف المنصور من أشد المتعصبين للظاهرية ضد أصحاب المذاهب ولكن في خفاء، وكان ابنه
يعقوب من بعده أشد خصومة ومجاهرة فنكل بعلماء المذهب المالكي وأحرق كتبه، ينظر: المعجب، ص201،203
(23) – الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 سنة 1982،ص 72
(24) – نفسه، ص76.
(25) – تأثر الدكتور شوقي ضيف في دعوته لتيسير النحو العربي بمنهج ابن مضاء، ينظر مقدمته في تحقيق كتاب الردعلى النحاة .

(26) – الإيضاح في علل النحو ص66 .
(27) – دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة مطبوعات الكويت، د.ت، ص157.
(28) – الإيضاح في علل النحو ص64، 65 .
(29) – الرد على النحاة ص131 .
(30) – نفسه ص134 .
(31) – ينظر: الرد على النحاة ص96 .
(32) – نفسه ص141 .
(33) – مناهج البحث في اللغة ص22، 23 .
(34) – مدرسة الكوفة ص261 .
(35) – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 1989، 263/2 .
(36) – الكتاب 14/1.
(37) – ينظر: الأشباه والنظائر 254/2 ومابعدها .
(38) – الخصائص، ابن جني تح محمد النجار،دار الكتب العلمية، 109/1، 110.
(39) – شرح الرضى للكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، 63/1 .
(40) – الرد على النحاة ص77.
(41) – نفسه والصفحة نفسها.
(42) – مدرسة الكوفة ص265 .
(43) – العلامة الإعرابية والجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، 173.
(44) – الرد على النحاة ص106.
(45) – ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ص85.
(46) – الاغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري تح سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،سنة1957، ص86.
(47) – إبطال القياس، ابن حزم الظاهري، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1960، ص38.
(48) – الاقتراح، السيوطي، دار المعارف، ط2، ص39.
(49) – الرد على النحاة ص99،98.
(50) – نفسه، ص134.
(51) – الرد على النحاة ص136.
(52) – الإنصاف، مسألة 62، 439/2 وما بعدها.
(53) – الخصائص360/1.
(54) – همع الهوامع 52/3.
(55) – الرد على النحاة ص140.
(56) – نفسه ص 138.
(57) – من هذه المؤلفات: الألغاز النحوية، وموقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام.
(*) – تأثر بمنهج ابن مضاء من النحاة الأندلسيين القدامى: ابن الضائع، وابن خروف، وأبو حيان في مواقفهم من العلل والثواني والثوالث والتمارين غير العملية.
(58) – ينظر: بغية الوعاة 203/2، نشأة النحو محمد الطنطاوي ص232.
(59) – ينظر: المدارس النحوية ص 196 وما بعدها.

(60) – البيت لجرير في الديوان، والرد على النحاة ص75.
(61) – الرد على النحاة، ص44.
(62) – نظريات في اللغة، ص86.
(63) – يتضح ذلك أيضا في آراء إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو.